تامير: دعم رسمي لا محدود للمستثمرين الكويتيين ونتطلع لمستقبل مشرق وأكثر تطوراً بين شعبينا

«دار الجوار» تدخل بسوق الاستثمار العقاري التركي ... بقوة

■ حمزة : الشركة شريك أساسي في كل مشاريعها التي تطرحها على عملائها والمستثمرين

■ كايا : لن نتحدث عن أنفسنا وسنترك مشاريعنا تتحدث عن نفسها

السفير التركي

صورة جماعية

كتب بدر العتيبي

عقدت شركة دار الجوار العقارية يوم الخميس الماضي بحضور مراد تامير سفير جمهورية تركيا لدى دولة الكويت وعدد من المستثمرين المهتمين بسوق العقار التركي ، عقدت مؤتمرا صحافيا في قاعة الهاشمي بفندق راديسون ساس كشفت خلاله عن باقة مشاريعها الجديدة الضخمة في جمهورية تركيا.

ورحب حمزة المدير العام للشركة في كلمته خلال المؤتمر الصحافي الذي جاء تحت عنوان (كن شريكا بالتطوير العقاري في تركيا) بالحضور قبل أن يقدم للحضور نبذة تعريفية عن شركة دار الجوار بقوله : «دار الجوار» شركة كويتية خالصة ينصب جل اهتمامها على مجال الاستثمار والتطوير العقاري ، وتقدم لعملاءها في السوق الكويتي اقوى العروض والفرص الاستثمارية العقارية في أسواق متميزة ذات عوائد غير مسبوقة ، حيث تتميز الشركة بتقديم مشروعات حصرية تناسب جميع الرغبات والمتطلبات الشرائية والتي تستهدف ارضاء جميع الأذواق و المستويات مع توفير جميع الضمانات اللازمة مما يتيح لعملائها فرصة التملك و الاستثمار بأقل و أنسب الأسعار ،والشركة شريك أساسي في كل مشاريعها التي تطرحها على عملاءها وعلى المستثمرين ، وفي تركيا الشركة شريك اساسي مع شركة مكة القابضة وشركة ميتال بايبكنوت المالكة لمشروعي بلوليك وتاور اوف اسطنبول.

و اختتم حمزة كلمته بالكشف عن جديد الشركة المستقبلي الذي تعد له قائلا انه في القريب العاجل سيتم طرح عدة مشاريع واعدة ذات مردود عالي وبين انه سيكون منافس بشكل قوي للعديد من المشاريع المطروحة حاليا من حيث الاسعار و فرص الاستثمار التي فيه ، وأكد في ذات الوقت ان شركته تسعى لأن تكون الشركة الكويتية الأكبر في مجال الاستثمار العقاري في جمهورية تركيا وتتمتع مشاريعها بالشفافية والمصداقية العالية والحضور الرسمي التركي في هذا المؤتمر الصحفي هو أكبر دليل على ذلك.

من جانبه تحدث سفير جمهورية تركيا لدى الكويت مراد تامير في كلمته عن الاستقرار الذي تتمتع به بلاده ، وعن العلاقات القوية التي تربط الشعبين التركي والكويتي مؤكدا الدعم التركي الرسمي والشعبي للمستثمرين الكويتيين وتشجيعهم على الدخول في سوق الاستثمارات التركية.

وقال : في البداية أحب أن ارحب بالحضور الكريم وأود أن اثمن جهود شركة دار الجوار الكبيرة في تركيا ،ونحن نعتبر شركة دار الجوار العقارية من الشركات القوية التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في تركيا ، وأدل شيء على ذلك هو شراكتها مع شركة مكة القابضة التي تعتبر واحدة من أكبر الشركات التركية.

وعن العلاقات التركية الكويتية قال السيد تامير : العلاقات الكويتية التركية من اكثر العلاقات الثنائية تطورا ، ويتبادل شعبينا الشقيقين كل الاحترام والثقة المتبادلة .

واضاف : وللتدليل على تطور العلاقات بين البلدين سأذكر ارقام بسيطة تكفي عن أي حديث ، فخلال موسم الصيف كمثال هناك 15 رحلة جوية بين الكويت واسطنبول يوميا هذا غير المدن الاخرى مثل بورصة وغيرها . وخلال العام 2015 زار اكثر من 2500 كويتي تركيا ، واكثر من 5.300 كويتي امتلكوا عقارات داخل تركيا خلال العام الماضي ، ويوجد العديد من الشركات التركية التي تعمل في تركيا وبالمقابل يوجد العديد من الشركات التركية التي تعمل داخل الكويت .

واضاف : ونحن كجهات تركية رسمية نترجم سياسة واضحة تقوم في الاساس على دعم وتشجيع الكويتيين بشكل خاص ومواطني دول مجلس التعاون بشكل عام على الاستثمار في تركيا . ونحن نتطلع لمستقبل مشرق وأكثر تطوراً بين الكويت وتركيا، والاستثمارات العقارية بشكل خاص وفي تركيا بشكل أخص من أكثر الاستثمارات المضمونة ذات العوائد المجدية وعبر السنين لم يخسر احد من الاستثمار العقاري في تركيا.

وعن أوضاع تركيا السياسية والاقتصادية قال السيد تامير : ربما قد تكونوا تابعتم خلال الأيام الماضية الأحداث التي حدثت في تركيا ومحاولة مجموعة صغيرة من العسكريين الانقلاب على الديمقراطية وعلى نظام الحكم والاستيلاء على السلطة ، وبحمد الله وفضله نجح الشعب التركي في احباط هذه المحاولة الغادرة . فالشعب التركي بطبعه شعب حر يعشق الديمقراطية ويرفض التعدي على حقوق الانسان ، وعندما دعا السيد / رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية التركية الشعب التركي للنزول إلى الشارع دفاعاً عن الديمقراطية شاهدتم جميعا الملايين التي نزلت إلى الشوارع والميادين لتعلن موقفها من الانقلاب وتجدد تمسكها ودعمها للديمقراطية .

واضاف : تركيا اليوم اكثر امنا من اي وقت مضى ، تركيا اليوم اكثر استقرارا ، والسلطات الحكومية تعمل حاليا على تطهير المؤسسات العامة وترسيخ سلطة القانون واعلاء مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، وبعد مرور ساعات قليلة من احباط محاولة الانقلاب الفاشلة عادت الحياة الى طبيعتها في تركيا والجميع يعيشون حاليا حياتهم بشكل طبيعي .

من جانبه قال فكرت كايا مدير عام شركة مكة القابضة التركية : أود أن اعرب في البداية عن سعادتي بتواجدي حاليا في بلدي الثاني الكويت ، ومنذ زيارتي الاولى للكويت شعرت بطيبة اهلها وترحابهم وتعاملهم الذي يدهش ، ونحن في شركة مكة القابضة لم ندخل في شراكة مع شركة دار الجوار العقارية من فراغ ، فنحن نعلم جيدا عمق العلاقات التي تربط بين بلدينا ، والتعاون في مجال الاستثمار العقاري بين تركيا ودول الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص قديم ومتجذر ، ونحن سعيدين بهذه الشراكة التي تجمع بين شركتينا ، ونعتقد ان التعاون المثمر سيقودنا إلى خلق مستقبل واعد واكثر رخاء ، ولن نتحدث عن أنفسنا وسنترك مشاريعنا تتحدث عن نفسها خلال هذا المؤتمر الصحفي.

بعد ذلك تم البدء في التعريف بالمشاريع الاستثمارية والفرص العقارية التي تم تخصيص هذا المؤتمر الصحفي لها وهي (تاتورا سيتي في أنقرة ، تارا سيتي في تقسيم ، مسلك في اسطنبول الاوروبية ، وبلو لبك ذو الموقع الفريد على بحيرة كوشيكشيكماجيك ، وتاور اوف اسطنبول).

و مشروع تاتورا سيتي وهو باكورة مشاريع الشركة في تركيا، وهو المشروع الأول من نوعه في قلب العاصمة السياسية انقرة ، ويتميز بخصوصية مطلقة فهو عبارة عن مدينة مصغرة ، ويحتوي على 20 مبنى سكني بمجموع 1500 شقة بالاضافة إلى 50 فيلا وأسواق تجارية ضخمة ومتكاملة وجامعة وكلية ومدرسة ومستشفى وفندق وشقق فندقية ، ويتميز بقربه من مطار أنقرة الدولي ومن مركز المدينة .

و مشروع تارا سيتي عبارة عن 4 ابراج تبعد عن تقسيم 10 دقائق سيرا على الاقدام ، ويحتوي على 560 شقة فاخرة نطرحها بنظام التملك الحر على عملاءنا ، وتوجد مساحات متفاوتة لهذه الشقق حيث توجد شقق مساحتها 50 متر واخرى مساحتها 80 متر بالاضافة إلى شقق مساحتها 100 متر.

ومشروع مسلك عبارة عن كمباوند ضخم يضم أكثر من 200 وحدة سكنية ويقع المشروع في شطر اسطنبول الاوروبي.

ومشروع بلوليك هو مشروع النخبة من حيث التصميم والموقع والخصوصية والخدمات ، ويتميز المشروع بموقعه الفريد على بحيرة كوشيكشيكماجيك واطلالته الخلابة على البحيرة التاريخية وقربه من مطار اتاتورك الدولي ، ويتكون المشروع من ثمانية ابراج سكنية تلبي حاجة جميع الاذواق من حيث مقاسات الشقق السكنية كما يحتوي على اسواق تجارية وكافيتيات ، وهو أول مجمع سكني يحتوي على ممشى ومسابح في الادوار العليا للمشروع كما يحتوي على ممشى على طول البحيرة يمتد إلى مسافة 3 كيلومترات بالاضافة إلى مواقف سيارات وحراسة امنية على مدار الساعة.

ومشروع تاور اوف اسطنبول عبارة عن برج تجاري ضخم وهو من تصميم مصمم برج خليفة في دولة الامارات العربية المتحدة وسيكون معلما من معالم اسطنبول التجارية.

جانب من الحضور بجوار السفير التركي

■ أكثر من 5300 كويتي امتلكوا عقارات داخل تركيا خلال العام الماضي

الحذر ما زال مسيطراً على مجريات التداول بالسوق نتيجة لترقب العديد من المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن النصف الأول

«بيان»: «البورصة» حققت مكاسب متباينة لمؤشراتها الرئيسية للأسبوع الثاني على التوالي

تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من تحقيق مكاسب متباينة لمؤشراته الرئيسية الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، حيث جاء ذلك على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية منها أو الصغيرة، إضافة إلى نشاط واضح لعمليات المضاربة السريعة شمل العديد من الأسهم الرخيصة، الأمر الذي انعكس إيجابا على المؤشر السعري بشكل خاص، والذي شهد ارتفاعات متتالية في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع إلى أن وصل في إحداها إلى ثاني أعلى مستوى له خلال العام الجاري، وتحديدا منذ جلسة يوم 6 يناير 2016.

من جهة أخرى، لازال التردد والحذر مسيطرا على مجريات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك نتيجة لترقب العديد من المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الحالي، خاصة في ظل تأخر الغالبية العظمى من الشركات في الإفصاح عن هذه النتائج، فعلى الرغم من انقضاء نحو ثلثي المهلة القانونية المحددة للشركات لكي تفصح عن بياناتها المالية، إلا أن عدد الشركات المعلنة قد بلغ 42 شركة فقط حتى نهاية الأسبوع السابق، وذلك بما فيها الشركات ذات السنة المالية المختلفة، أي ما يقرب من 23% فقط من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي والبالغ 185 شركة. هذا وقد حققت الشركات التي أعلنت عن نتائج الستة أشهر المنقضية من عام 2016 حتى الآن ما يقرب من 441.77 مليون دينار كويتي أرباحا صافية بانخفاض نسبته 2.88% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2015، والتي بلغت آنذاك 454.88 مليون دينار كويتي.

على الصعيد الاقتصادي، نشر في الفترة الأخيرة تقرير صادر عن وكالة (ستاندرد آند بورز) للتصنيف الائتماني تحدثت فيه عن الوضع الاقتصادي والنظرة المستقبلية لدولة الكويت، حيث قالت الوكالة في التقرير أنه رغم الهبوط الحاد لأسعار النفط بحوالي 50% خلال الفترة الماضية، فإن النظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي مازالت مستقرة، إذ يرجع ذلك إلى وجود مصادر دخل أخرى تتمثل في استثمارات وأصول خارجية كبيرة قامت الدولة ببنائها، وستساهم هذه الأصول في التغلب على تراجع أسعار النفط. هذا وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أنه على الدولة المضي قدما في الإصلاح الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل غير النفطية، مشددة على ضرورة إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، مع أهمية الأخذ بالاعتبار التوترات السياسية التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، والتي من شأنها التأثير على اقتصاد المنطقة بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النظرة المستقبلية المستقرة التي أكدت عليها الوكالة في تقريرها، إلا أنها لم تنف وجود حاجة ملحة لإصلاح الاقتصاد الوطني من الاختلالات التي يعاني منها، فقد أوصت الوكالة بضرورة المضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي، ذلك الإصلاح الذي تأخر كثيراً حتى وصلت البلاد إلى منعطف خطير جداً اقتصادياً، فالاقتصاد الكويتي رغم توافر الإمكانيات والثروات المالية الكبيرة التي تحصلت عليها الدولة من إيرادات النفط في الأعوام الماضية لازال يصنف بأنه اقتصاداً متخلفاً، والدليل على ذلك هو الانتفاضات الحادة التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية في السنوات الأخيرة، إذ يعتبر السوق هو مرآة الاقتصاد الحقيقية التي تعكس الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

وعلى مدار السنوات الفائتة لم تر تحركاً فعلياً فيما يخص الإصلاح الاقتصادي في البلاد، جل ما رأيناه هو تصريحات إنشائية من هنا وهناك، واجتماعات وقرارات كثيرا منها لا ينفذ على أرض الواقع، فضلاً عن توصيات ونصائح لا حصر لها لم يتم الاستفادة منها للأسف. إن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي لن يتحقق بالاجتماعات والقرارات والتصريحات فقط، بل يجب أن يتم تدعيم كل ذلك بأفعال مرئية على أرض الواقع ضمن برنامج زمني محدد، مع إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في النشاط الاقتصادي.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية الثلاثة خلال الأسبوع المنقضي، فقد أنهت مؤشراته الثلاثة تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع على وقع نشاط المضاربات السريعة التي تستهدف العديد من الأسهم الصغيرة، كما استطاع المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق المكاسب بفضل عمليات الشراء الانتقائية التي طالت بعض الأسهم القيادية. على الجهة الأخرى، شهد السوق خلال جلسات الأسبوع المنقضي عمليات جني أرباح سريعة قلصت بعض الشيء من مكاسب مؤشراته، فيما لم تتمكن تلك العمليات من دفع السوق إلى المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد تمكن السوق من تحقيق ارتفاع جماعي لمؤشراته الثلاثة في جلستي الأحد والاثنين الماضيين على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي حظيت الأسهم الصغيرة على نصيب وافر منها، فضلاً عن النشاط الشرائي الذي شهدته بعض المجاميع الاستثمارية المدرجة في السوق، وسط تفاؤل بنتائجها المالية عن فترة النصف الأول من العام الجاري.

هذا وقد شهد السوق تبايناً لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة في جلسة منتصف الأسبوع، حيث سجل المؤشر السعري نمواً واضحاً، فيما تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 بنهاية الجلسة. والجدير بالذكر أن المؤشر السعري تمكن من تحقيق نمو كبير في تلك الجلسة واستطاع أن يصل إلى أعلى مستوى له منذ ما يقرب من 7 أشهر، وذلك بفضل الدعم الذي تلقاه من الصعود الكبير الذي سجله سهم (الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة) في نهاية الجلسة، حيث سجل ارتفاعاً يومياً بنسبة بلغت 220%، الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشر السعري.

أما في جلسة يوم الأربعاء، فقد واصلت مؤشرات السوق تباينها للجلسة الثانية على التوالي، إذ تراجع المؤشرين السعري والوزني على إثر عمليات جني الأرباح التي تركزت على بعض الأسهم التي سجلت ارتفاعات متفاوتة في الجلسات السابقة، فيما سجل مؤشر كويت 15 نموا جيدا بدعم من التداولات الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم الشغيلة. وفي ختام تداولات الأسبوع، شهد سوق الكويت للأوراق المالية تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث استطاع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 أن يحققا مكاسب محدودة بدعم من عمليات الشراء التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، وخاصة في قطاع الاتصالات، فيما تراجع المؤشر الوزني بفعل عمليات جني الأرباح التي طالت عدد من الأسهم الصغيرة.

ومع نهاية الأسبوع الماضي وصلت القيمة الرأسمالية للسوق إلى 22.94 مليار د.ك. بارتفاع نسبته 0.16% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 22.91 مليار د.ك.، أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة تراجع القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق إلى 9.21% عن قيمتها في نهاية عام 2015، حيث بلغت وقتها 25.27 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5.460.73 نقطة، مسجلا نموا نسبته 1.29% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.18% بعد أن أغلق عند مستوى 352.20 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 818.46 نقطة، بربح نسبته 0.88% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق انخفاض المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 19.42% ليصل إلى 7.24 مليون د.ك. تقريبا، كما سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 16.41%، ليبلغ 94.29 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 2.75%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 7.73%، ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 9.10%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية، مع بقاء مؤشر قطاع البنوك بدون تغير. هذا وتصدر قطاع الصناعة في مقدمة القطاعات الرابحة، حيث أقفل مؤشره عند 1.139.16 نقطة مرتفعا بنسبة 7.93%، تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.85% بعد أن أغلق عند 1.043.81 نقطة، ثم جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 608.24 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.59%. أما أقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع التأمين، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1.019.58 نقطة، مرتفعا بنسبة 0.21%.

من ناحية أخرى، جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث انخفض مؤشره بنسبة 3.51% منهيا تداولات الأسبوع عند 923.81 نقطة، تبعه قطاع النفط والغاز الذي أقفل مؤشره عند 762.29 نقطة منخفضا بنسبة 3.50%، وحل ثالثا قطاع التكنولوجيا الذي نقص مؤشره بنسبة 3.11% مقفلا عند 989.54 نقطة. أما أقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع السلع الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 1.193.52 نقطة بتراجع نسبته 0.31%.

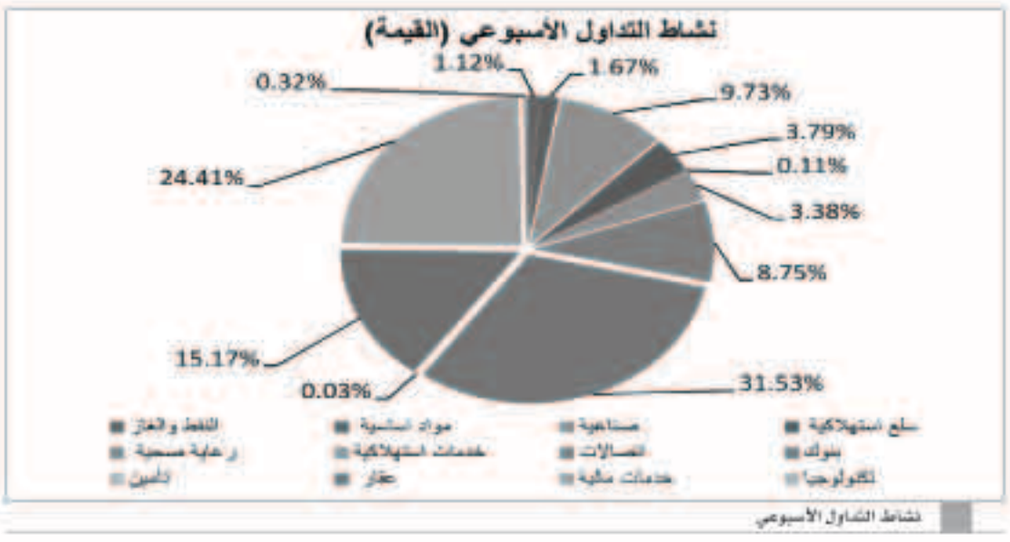

نشاط التداول الأسبوعي